

النشرة الأسبوعية

www.cndh.ma

العدد 80 - من 16 إلى 22 فبراير 2015

اللجان الجهوية لحقوق الإنسان

الحسيمة-الناظور

تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية نظمت لجنة الحسيمة-الناظور والنيابة الإقليمية لوزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بإقليم الناظور يوم 21 فبراير 2015 لقاء تواصليا مع فاعلين تربويين بالتناوب الإعدادية طارق بن زياد بمدينة الناظور حول تعزيز ثقافة حقوق الإنسان بالمؤسسات التعليمية. وشارك في اللقاء نحو 40 مشارك من أطر المؤسسة التعليمية المعنية، وكذا ممثلين عن جمعيات آباء وأمهات التلاميذ، بالإضافة إلى أعضاء وأطر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان. وتمثل الهدف من اللقاء في تفعيل دينامية أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان، ودعمها أنشطتها.

بني ملال - خريكة

إدماج المهاجرين المستفيدين من عملية التسوية الاستثنائية

نظمت لجنة بني ملال - خريكة، بشراكة مع هيئات المجتمع المدني الأعضاء في اللجنة الإقليمية المكلفة بمعالجة طلبات تسوية الوضعية الإدارية للمهاجرين غير النظاميين، لقاء تواصليا مع المهاجرين الذين تمت تسوية وضعيتهم، وذلك يوم السبت 21 فبراير بمدينة خريكة. وسعى اللقاء إلى تشجيع المبادرات والأنشطة الرامية إلى إدماج هؤلاء المهاجرين وتشجيع انخراطهم فيها، فضلا عن النظر في أشكال التعاون الممكنة بين اللجنة والجمعيات العاملة في مجال حقوق المهاجرين.

طنجة

ورشة تكوينية في مجال حقوق الإنسان

ساهمت اللجنة الجهوية ممثلة بالسيدة نادية الناير، عضو باللجنة، يوم الجمعة 20 فبراير، بكلية الحقوق بطنجة في تأطير ورشة حول حقوق الإنسان لفائدة 35 ممثل ممثلين لنوادي حقوق الإنسان من مختلف الكليات والمعاهد التابعة لجامعة عبد المالك السعدي (كلية الحقوق، مدرسة الملك فهد العليا للترجمة، المدرسة الوطنية للتجارة والتسيير والمعهد الوطني للعمل الاجتماعي). وسعت الورشة إلى دعم تملك الطالبات والطلبة للمبادئ والمفاهيم الأساسية المرتبطة بحقوق الإنسان من خلال الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، خاصة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

العنف في الوسط المدرسي

احتضنت ثانوية ابن ياسين التأهيلية بمدينة وزان يوم 19 فبراير أشغال يوم دراسي حول العنف في الوسط المدرسي تحت شعار «جميعا من أجل مؤسسات تعليمية بدون عنف»، نظم من لدن نيابة التربية الوطنية بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة. وقد خرج المشاركون في اللقاء بمجموعة من التوصيات، أبرزها تبني الديمقراطية المدرسية كإطار لإعمال حقوق الإنسان وتفعيل دور الأندية التربوية بالمؤسسات التعليمية من أجل المساهمة في تحجيم ظاهرة العنف في الوسط المدرسي وفتح أبواب المؤسسات التعليمية أمام جمعيات المجتمع المدني لتفعيل الحياة المدرسية. وقد شارك في اللقاء السادة محمد حمضي، عبد العزيز بنزيدة والمصطفى سكم، أعضاء باللجنة الجهوية لحقوق الإنسان.

في ضيافة المجلس

دبلوماسية سويدية (16 فبراير): استقبل رئيس المجلس بمقر الأخير بالرباط السيدة فيكتوريا داجيرا فيتبولد، مستشارة بسفارة السويد، للحديث عن قضايا حقوق الإنسان بالمغرب ودور المجلس في حماية حقوق الإنسان والنهوض بها. وشكل اللقاء أيضا فرصة لمستشارة السفارة السويدية للاطلاع على إصدارات المجلس والتعرف أكثر على صلاحياته وأبرز مساهماته، كما تطرق إلى جهود اللجان الجهوية وبرامجها، خاصة بالأقاليم الجنوبية للملكة، وإلى سبل تعزيز التعاون بين المجلس والسفارة.

برلمانيات من بريطانيا (16 فبراير): استقبل السيد البيزمي وفدا يتكون من أربع بارونات من مجلس اللوردات البريطاني، ترأسه السيدة باولا يودان، عن لجنة الصداقة البرلمانية مع المغرب، كان في زيارة للمغرب للتعرف عن قرب على مسلسل الإصلاحات التي يشهدها المغرب في مجال الديمقراطية والتنمية البشرية وحقوق الإنسان. وتناول اللقاء بالخصوص قضايا حقوق المرأة في المغرب وسبل تعزيزها، من خلال الحديث عن الإسهامات الرئيسية للمجلس في هذا الإطار.

مدرسة «ديميتري بانيتزا» البلغارية (17 فبراير): التقى رئيس المجلس بالسيدة إيرنا أليكسييفا، المديرية التنفيذية لمدرسة «ديميتري بانيتزا» البلغارية للسياسة، وهي منظمة غير حكومية تسعى لتكوين قادة سياسيين يدافعون عن قيم الديمقراطية والحدثة والتعددية والتسامح، من مؤسسي شبكة مدارس العلوم السياسية التي يرعاها مجلس أوروبا ويدعمها، والتي تعتبر المدرسة المواطنة للدراسات السياسية (إطار جمعي غير ربحي تأسس بالمغرب في دجنبر 2012) أحد أعضائها. وشكل اللقاء فرصة لتباحث فرص التعاون المشترك بين المغرب والشبكة، وبحث سبل تعزيز هذا التعاون، خاصة مع المدرسة المواطنة للدراسات السياسية.

خبيرة بالكونغرس الأمريكي (17 فبراير): أجرى السيد البيزمي لقاء مع السيدة أليكسيس أرييف، محللة مختصة في السياسة الإفريقية بقسم الأبحاث بالكونغرس الأمريكي، تناولت وضعيتها وحقوق الإنسان بالمغرب ودور المجلس في حمايتها والنهوض بها. وبالإضافة إلى أبرز إسهامات المجلس وتقاريرها ومذكراته، اهتمت الخبيرة الأمريكية بالخصوص بأراء المجلس حول التشريعات الوطنية، حيث تناول اللقاء بالخصوص تعاون المجلس مع المؤسسة التشريعية وآرائه حول مشاريع القوانين المرتبطة بحقوق الإنسان وإصلاح القضاء.

رئيسي المؤسسات الوطنيتين لحقوق الإنسان بفلسطين والبوسنة والهرسك (20 فبراير): في إطار فعاليات مشاركة المجلس في المعرض الدولي للكتاب (الدار البيضاء، 22-12 فبراير 2015)، حلت كل من السيدة راندا السنورة، رئيس الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان بفلسطين، والسيدة بولينا سالازار، رئيسة المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بالبوسنة والهرسك (الأمبودسمان) ضيفتان على المجلس وروافقه، من أجل المشاركة في لقاء حول تجارب المؤسسات الوطنية في تفعيل حقوق النساء. اللقاء شكل فرصة لاستعراض الإسهامات الرئيسية للمجلس في هذا الإطار، خاصة الدراسة المقارنة للتجارب الدولية في مجال مأسسة مكافحة التمييز ومذكرة المجلس حول الهيئة المكلفة بالمنافسة ومكافحة جميع أشكال التمييز ومساهمته المرتبطة بمكافحة كافة أشكال العنف ضد المرأة، بالإضافة إلى مذكراته حول مشروع القانون المحدد لشروط الشغل والتشغيل المتعلقة بالعمل المنزليين والمجلس الاستشاري للأسرة والطفولة والإعمال المتساوي والمنصف للحق في التربية والتكوين....

مشاركة المجلس في المعرض الدولي للكتاب (الدار البيضاء، 22-12 فبراير 2015)

اختتمت يوم 22 فبراير 2015 أنشطة رواق المجلس الوطني لحقوق الإنسان المقام بتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، في إطار فعاليات الدورة 21 للمعرض الدولي للنشر والكتاب. «منافسة، مساواة» كان شعار رواق مفتوح أمام أزيد من 15 ألف زائر وخمسة آلاف مشارك في فضاء للنقاش والترافع من أجل حقوق النساء كما تكرسها أحكام الدستور المغربي والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان. رواق امتدت فضاءاته على مساحة 300 متر مربع اقترح برمجة غنية ومتنوعة من الأنشطة ساهمت في تنشيطها أزيد من 50 هيئة شريكة (جمعيات، جامعات، مؤسسات وطنية وحقوق الإنسان، أحزاب سياسية....) على مدى عشرة أيام التأم إذن أزيد من 200 فاعل جهوي ووطني وإقليمي ودولي (مدافعات ومدافعون عن حقوق الإنسان، ممثلي المجتمع المدني، باحثون، فاعلون سياسيون، خبراء، فنانون....) للنقاش والتبادل والتفاعل حول مجموعة من المواضيع لمناقشة قضايا حقوق المرأة من مختلف جوانبها، مثل الهجرة والإعاقة والشغل والصحة والعنف والتربية والإعلام والبيئة والسياسات العمومية....

المجلس يصدر رأيا حول مشروع قانون إطار حول حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة

أصدر المجلس الوطني لحقوق الإنسان مؤخرا رأيا استشاريا بخصوص مشروع القانون الإطار رقم 97.13 المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، بناء على إحالة من رئيس مجلس المستشارين بتاريخ 22 يناير 2015. وقد أعد المجلس هذا الرأي وفق مقاربة تشاركية قائمة على استقاء آراء كافة الفاعلات والفاعلين المعنيين بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة بخصوص مشروع القانون-الإطار، من خلال العديد من اللقاءات التشاورية الجهوية والوطنية، بالإضافة إلى استلهاهم الإطار المعياري الدولي المتعلق بضمان حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة. ويتضمن الرأي عددا من التوصيات والمقترحات الرامية إلى النهوض بحقوق الأشخاص في وضعية إعاقة في مجالات تعزيز الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية والولوج للحقوق الصحية والحق في التعليم والحق في التشغيل والتكنولوجيا، بالإضافة إلى تدقيق طبيعة مهام اللجنة الوطنية التي ينص عليها مشروع القانون الإطار، وذلك على ضوء اتفاقية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة.

مساهمة المجلس في أعمال حق الأشخاص في وضعية إعاقة في التربية والتكوين

في إطار الترافع من أجل حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة، وبعد إصدار رأي استشاري حول مشروع القانون الإطار المتعلق بحماية حقوق الأشخاص في وضعية إعاقة والنهوض بها، خص المجلس الوطني لحقوق الإنسان المجلس الأعلى للتعليم بمساهمة للترافع من أجل إعمال فعلي لحق الأشخاص في وضعية إعاقة في التربية والتكوين، تضمنت عددا من التوصيات تهم مراجعة المنظومة التشريعية والتنظيمية الهيكلة للمجال التعليمي لتحقيق إدماج شامل وتفعيل مبدأ عدم التمييز ومحاربة الصور النمطية المرتبطة بالإعاقة والممارسات التي تمس بكرامة الأشخاص في وضعية إعاقة في الوسط المدرسي ونشر ثقافة التنوع وتوسيع العرض المدرسي ليشمل كافة الأشخاص في وضعية إعاقة وضمان جودة تعليمهم من خلال اعتماد مقاربة قائمة على الحقوق وإلغاء المقترضات التي من شأنها إقصاء الأطفال في وضعية إعاقة من التعليم النظامي....



المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme